ضوء أخضر

نأكل مما نزرع.. ونلبس مما نصنع (6)

تشير الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى توفير الأمن الغذائي في الدولة إلى أنه بإمكاننا تحقيق الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن البيضاء، أواخر العام المقبل، حيث يوجد في قطر الآن (3) شركات لإنتاج الدواجن، تمكنت خلال الفترة القليلة الماضية من توفير (25 %) من احتياجات السوق المحلي، الذي يستهلك سنوياً (90) ألف طن من اللحوم البيضاء، أي ما يقرب من (80) مليون دجاجة، تنتج منها قطر (20) مليوناً، وتستورد (60) مليون دجاجة مبردة ومجمدة، وينتظر أن تساهم التوسعات والمشروعات الجديدة في رفع الإنتاج إلى (60) مليون دجاجة.

أما بالنسبة للثروة السمكية، فهنالك خطط وشبكة لإقامة مصنع لتعليب الأسماك في مدينة الشمال، فقد تم مؤخراً طرح ثلاث مناطق في البحر، مساحة كل منها كيلو متر مربع واحد لتربية الأسماك في الشباك العائمة، وهذه العملية ستوفر مستقبلاً كمية كبيرة من الأسماك، وفي نفس الوقت يمكن أن توفر ما يكفي لإقامة مصنع لتعليب الأسماك يؤدي إلى تصدير بعض أنواع الأسماك غير المستهلكة محليا، أو الفائضة عن حاجة السوق المحلي، وهنالك بالفعل مصنع سيتم افتتاحه خلال الشهور القليلة القادمة في مدينة الشمال لتعليب الأسماك الزائدة عن حاجة الاستهلاك المحلي.

وفيما يتعلق بالشروط الموضوعة لعملية تنظيم ممارسة مهنة الصيد البحري، فإنها تهدف بشكل أساسي إلى المحافظة على ثروتنا السمكية، التي نستهلك منها نحو (120) طناً، منها (70) طناً يتم صيدها محلياً، أي من داخل المياه القطرية، وللمحافظة على هذا الرقم الكبير كان لا بد من وضع مواصفات خاصة لترشيد عملية الصيد.

ومما لا شك فيه أن الدولة تبذل كل الجهود، من أجل رفع إنتاجها المحلي، من الصناعات الغذائية، فهي طورت بشكل كبير مجالات صناعة اللحوم، والألبان، والزراعة المثمرة وتحسين التربة، إلى جانب رفع الإنتاج من الثروة السمكية، وغيرها، وهذا السعي الدؤوب والمستمر، يساهم في تلبية حاجة السوق بشكل كبير، ولكن إذا أرادت الاستمرار على هذا النهج، فلا بد من تأهيل الأيدي الوطنية ورواد الأعمال الراغبين بالعمل في مجالات تصنيع الأغذية، باعتبار أن هذا القطاع يشهد تطوراً كبيراً على مستوى العالم، بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وتقليص نفقات الاستيراد الخارجي.

وإذا ما نظرنا إلى التجارب الدولية الناجحة في هذه الصناعات، مثل: إندونيسيا، وماليزيا، والهند، واليابان، والبرازيل، وتركيا، لوقفنا على حقيقة الأسباب الإيجابية التي تدفع قطر والخليج إلى التخطيط المستمر لدعم هذه الصناعة العملاقة، التي ترتبط بحياتنا اليومية بصفتنا مستهلكين، ودعمها نظراً لكونها تعتبر قاطرة لنمو الناتج القومي، فمن المهم زيادة إنتاج أعداد المصانع الإنتاجية المحلية، وتدريب عامليها، ومشاركة العنصر الوطني فيها لتقليل نسب البطالة، وللحصول على سلع ومنتجات ذات جودة عالية بأسعار ملائمة للجميع.

في ختام هذه السلسلة من المقالات نؤكد على أن حكومتنا الرشيدة تسير في الاتجاه الصحيح نحو سعيها الدائم من أجل تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، من خلال التوسع في الاستثمارات الغذائية في الداخل والخارج، إضافة إلى توقيع الاتفاقيات التجارية مع الدول الشقيقة والصديقة لخدمة السوق القطري، من خلال توفير أفضل السلع الغذائية بأفضل الأسعار التي تتناسب مع جميع الدخول الاستهلاكية.

وأخيراً.. لا بد من الإشارة إلى أن معظم مؤسساتنا الغذائية المحلية حائزة على شهادات الجودة العالمية «الأيزو»، وهذا دلالة على تطور منشآتنا التي نفخر بها، ونثق في قدراتها لتحقيق الأمن الغذائي.

#نسعى للارتقاء بقطر

الحب والخير والسلام...